المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 22-07-2006
الصفحـات : 42
العـــدد : 2122
المسلسل : 195

ملف صحفي

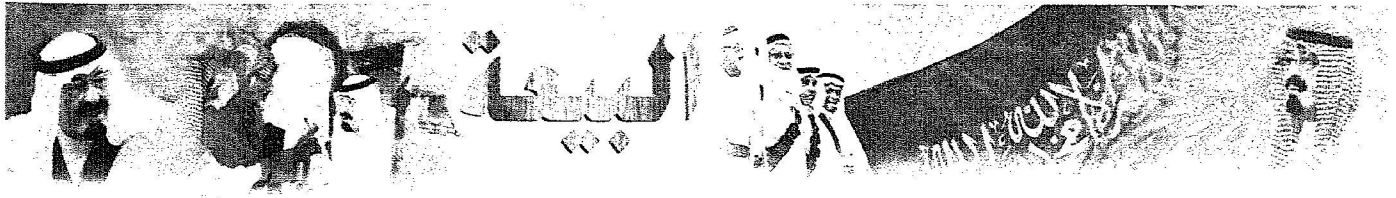

محطات متسارعة تُدخل المجتمع السعودي في عصر جديد

إدارة البلاد بعقلية إصلاحية تستوعب المتغيرات الدولية والمتطلبات الداخلية

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 22-07-2006 العـــدد : 2122
الصفحـات : 42 المسلسل : 195

الدمام: غازي عاشور

تُشكل شخصية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود نموذجاً حيوياً للقيادة المتنبّهة إلى متطلبات الواقع الوطني بمستجداته وصلة هذه المستجدات بالواقع الإقليمي والدولي. وعلى الصعيد الداخلي؛ فإن المنجز الإصلاحي يمثل أحد أهم الملامح التي تشير إلى شخصية خادم الحرمين الشريفين. وتأتي الإصلاحات الإدارية في مقدمة هذا المنجز؛ إلا أن الحقيقة تؤكد أن بوادر الأعمال الإصلاحية التي تبنّاها الملك عبدالله قد سبقت توليه مقاليد الحكم بسنوات، وتحديداً منذ أن كان ولياً للعهد، حيث أوكل إليه الراحل الملك فهد –رحمه الله– العديد من المهام الوطنية انعكست على العديد من الملامح الداخلية. وأدخل، بمقدرة وحنكة، تغييرات إصلاحية كانت محل إعجاب المراقبين في داخل وخارج المملكة. ومن المهم الالتفات إلى تلك المنجزات التي قدمها سلفه الملك فهد، خاصة في تلك الأنظمة التي صدرت مطلع التسعينات، وأهمها النظام الأساسي للحكم ونظام المناطق ونظام مجلس الشورى، وما تلا ذلك من منجزات إصلاحية. ومن الطبيعي أن تكون هذه الإصلاحات ضمن وعي القيادة السعودية في وقت كان فيه الملك عبدالله يشغل موقع ولاية العهد فيها. ويشير متابعون للشأن السعودي إلى دور الملك عبدالله في العديد من هذه الإصلاحات، خاصة في السنوات الأخيرة من حكم الملك فهد، رحمه الله. وتمثل ذلك في تبنّي سياسات أكثر انفتاحاً ودقة وتوازناً بين المتغيرات الدولية والمتطلبات الداخلية.

الحوار في الداخل:

ويأتي "الحوار الوطني" على رأس القرارات الإصلاحية التي اتخذها الملك عبدالله بن عبدالعزيز، قبل توليه مقاليد الحكم ملكاً، في إطار توجه واسع وشامل، سعى إلى محاصرة الإرهاب والتطرف الفكري، ومقاومة الجماعات "الضالة"، وهو توجه قام بتدشينه عمليا أثناء توليه ولاية العهد، منطلقا من منهج يستند إلى فهم صحيح للدين الإسلامي، ورؤية اجتماعية متقدمة تسعى إلى توسيع نطاق المشاركة الشعبية، وإتاحة فرص أكبر أمام الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة للمساهمة في عملية التطوير الإداري والسياسي والاقتصادي. وتبنى الملك عبدالله مبدأ الحوار الوطني تلبية لحاجات ومعطيات جديدة، ولمواكبة مستجدات محلية وإقليمية ومتغيرات دولية، على أرضية وضع داخلي ومحلي ووطني، ووفقا لثوابت الشريعة الإسلامية وتحت مظلتها، وفي ظل قيم المجتمع وتقاليده وأخلاقه وأعرافه.

ولقد شكل إطلاق عملية الحوار الوطني تعبيرا عن آلية إصلاحية للتطوير المتدرج، وقناة لاستيعاب المعطيات الجديدة بمختلف مستوياتها. وقد رأى كثيرون أن الحوار الوطني يمثل فرصة كبيرة لكل مواطن قادر على أن يسهم في بناء الوطن وتنميته وتطوير مسيرته، في حين رأى آخرون فيه مدخلا للتدرب الاجتماعي، على نحو واسع، ونشر قيمة الحوار والتسامح وتبني الخطاب المعتدل، كما جاء في وثيقة الملك فهد بن عبدالعزيز (رحمه الله) في ربيع الأول 1424 (18 مايو 2003).

وتحت رعاية خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حينما كان وليا للعهد) بدأت أولى دورات الحوار الوطني في منتصف جمادى الأولى 1424 (يوليو 2003) وشارك فيها شخصيات تمثل مؤسسات مختلفة في المجتمع، دينية وأكاديمية واجتماعية واقتصادية، كما روعي في المشاركين أن يكون تمثيلهم ليس على أساس فئوي أو مؤسساتي (إذا جاز التعبير)، بل أن يكون "مناطقيا" أيضا، بحيث تكون مناطق المملكة المختلفة حاضرة وفاعلة في الحوار، كما شمل الحوار اتجاهات فكرية متنوعة، ولعل أبرز النتائج التي أسفرت عنها الدورة الأولى من دورات الحوار الوطني، والتي دارها وشارك فيها وأشرف على جلساتها بنفسه ولي العهد آنذاك، الملك عبدالله بن عبدالعزيز هي التوصية بإنشاء مركز للحوار الوطني، وقد تبنى رائد الإصلاح والتطوير إنشاء هذا المركز انطلاقا مما يمكن أن يقوم به من أدوار متعددة تسهم في تعزيز الوحدة الوطنية.

التأسيس للحوار:

في بداية جمادى الآخرة 1424 (بداية أغسطس 2003) صدر قرار إنشاء مركز الحوار الوطني تحت مسمى "مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني"، ويعد تدشينا لمرحلة جديدة، تؤسس لخطاب اجتماعي جديد يقوم على الحوار، وينبذ التطرف والتعسف والجمود والعنف بكافة صوره، وإشاعة روح التسامح الإسلامي، ومحاربة جميع أشكال الغلو والتنطع التي تفرز الإرهاب وتكون مقدمة طبيعية للكثير من مظاهر العنف.

وقطع الحوار الوطني مسافات طويلة وقفز قفزات واسعة (ولكن محسوبة) باتجاه طرح العديد من الموضوعات والقضايا التي كانت فيما قبل شبه مغلقة، وغير مقبولة للطرح على نحو اجتماعي واسع، نتيجة لحساسيات عدة، إلا أن طرحها في دورات الحوار الوطني خصوصا من خلال "مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني" أثبت ما يتمتع به المجتمع السعودي من حيوية وتطور.

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 22-07-2006 العـــدد : 2122
الصفحـات : 42 المسلسل : 195

انعكاسات في الواقع الداخلي:

وعكست جلسات الحوار الوطني، في دوراته وسطية المجتمع واعتداله، ورفضه الأفكار المتطرفة، وانتماءه إلى التيار الأوسع والأعرض والأكبر والأكثر تدفقا وعطاء والذي يشكل في حقيقة الأمر جوهر الدين الإسلامي الذي يدعو إلى الحوار بالحسنى " وجادلهم بالتي هي أحسن" وأكد الحوار الوطني رفض المجتمع السعودي لكل أشكال التطرف التي تعتزر للعنف وللإرهاب، لتوفر لهما تربة خصبة.وقد تزامنت عملية إطلاق الحوار الوطني مع اتساع مساحة المناقشة وإبداء الرأي والرأي الآخر، وطرح وجهات نظر متباينة في قضايا عدة، من خلال وسائل الإعلام السعودي وقنواته المختلفة، وخاصة الصحف التي راحت تفرد مساحات كبيرة وصفحات متنوعة لـ"الرأي" وكتاب المقالات والأعمدة ونشر رسائل القراء والمواطنين في مختلف القضايا.

التأسيس للديموقراطية:

تطور مهم آخر على صعيد النهج الإصلاحي التدريجي الذي تبناه خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وهو إعلان تشكيل المجالس البلدية عن طريق الانتخاب. ولأول مرة تم إجراء انتخابات للمجالس البلدية، على أساس انتخاب نصف أعضاء المجالس البلدية، وشهدت مناطق المملكة ومحافظاتها ومدنها لأول مرة منافسة بين المرشحين وسباقا على خدمة الوطن والمواطنين، وأظهر الناخبون والمرشحون السعوديون وعيا كبيرا في انتخابات مجالسهم البلدية، وقدم المجتمع السعودي تجربة فريدة ومتميزة على الرغم من حداثة عهده بالانتخابات على هذه المستوى حيث أعلن المرشحون برامج انتخابية وعقدت الندوات في الأحياء السكنية والمدن وقاعات المناسبات للحوار حول هذه البرامج بين الناخبين والمرشحين.

حقوق الإنسان:

وهناك تطور ثالث مهم حينما جسده إنشاء هيئة حقوق الإنسان، مواكبا لاتجاه الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي دعا المجتمع الدولي إلى إنشاء جمعيات حقوق الإنسان، وطالب الدول والحكومات بتبني إنشاء جمعيات ومجالس رسمية تشرف على القضايا الخاصة بهذا المجال، وتراقب أي مخالفات من شأنها أن تضر بهذه القضية، وكانت المملكة من أوائل الدول التي حرصت على تطبيق التوجه الذي دعت إليه الأمم المتحدة، التي أعلنت عن تشكيل مجلس لحقوق الإنسان، تابع للمنظمة الدولية، شأنه شأن الكثير من المنظمات والوكالات الدولية التابعة لها، الأمر الذي يعكس مدى ما وصل إليه المجتمع الدولي من اهتمام بهذه القضية.

الاقتصاد:

ويمكن إلحاق هذه الإصلاحات بالإصلاحات الاقتصادية، وهي لها شأن آخر، حيث صدر مزيد من القرارات والإصلاحات والتطويرات بتشكيل المجلس الاقتصادي الأعلى برئاسة خادم الحرمين الشريفين "الآلية" التي انطلقت من خلاله كافة الإصلاحات الاقتصادية السعودية في السنوات السبع الماضية، والتي اشتملت على الكثير من إجراءات الإصلاح البنيوي والهيكلي التي أعطت الاقتصاد الوطني وقفات مهمة من الحيوية والديناميكية وأمدته بمزيد من الانتعاش والعافية والقوة.

أول القرارات.. العفو:

ولعلّ مما يلفت النظر إلى الشخصية الإصلاحية التي يتمتع بها المليك هو لغة العفو التي تحدثت بها أفعاله، ويعتبر قراره الذي أعقب توليه مقاليد الحكم بعفوه عن الليبيين الذين ثبت تورطهم في المؤامرة الدنيئة لمحاولة اغتياله في أواخر عام 2003 مؤكدا في إبلاغه مجلس الوزراء السعودي بهذا القرار بأنه يأتي انطلاقا من مبادئ المملكة العربية السعودية السامية، التي تقوم على لم الشمل ورأب الصدع، والعفو عند المقدرة، والترفع عن الإساءة الموجهة إليها فيما أمر الملك عبدالله بن عبدالعزيز أيضا في أول قراراته بعد مبايعته ملكا للبلاد بإطلاق سراح خمسة سجناء سعوديين متهمين في قضايا مختلفة وكانت أحكام شرعية قد صدرت بحق أربعة منهم بينما كان الخامس ينتظر عرضه على المحكمة. وبين وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز أنه صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالعفو وإطلاق سراح السجناء المحكومين شرعا، وهم: عبدالله الحامد، متروك الفالح، علي الدميني، وسعيد بن زعير، كما أمر بإطلاق سراح عبدالرحمن اللاحم الذي كانت قضيته منظورة في المحكمة.وملمح العفو المهم في تكوين الشخصية الإصلاحية للملك عبدالله بن عبدالعزيز ملمح بارز، ومكون أصيل في هذه الشخصية، ولا يمكن أن نعزل قراراته في هذا المجال عندما كان وليا للعهد يتولى المسؤولية إلى جانب أخيه الراحل الملك فهد بن عبدالعزيز (رحمه الله) عن قراراته في هذا المجال بعد مبايعته ملكا للبلاد ففي إطار مواجهة العنف والإرهاب وعندما أعلنت الدولة عن نحو أربعين من المطلوبين المتهمين بالتحريض على الإرهاب والعمل على التخطيط والتنفيذ في العمليات الإرهابية والذين استهدفوا أمن البلاد أكد أن المواجهة مع الإرهابيين لا تعتمد أسلوبا واحدا، هو القوة فقط، وإنما تملك البلاد مفتاح العفو عمن يسلم نفسه للسلطات، واعدا بمحاكمة عادلة لهؤلاء الذين يسلمون أنفسهم.

مواجهة الإرهاب:

والمواجهة الحاسمة ضد الإرهاب والعنف، تعد من أهم القرارات التي اتخذها الملك عبدالله بن عبدالعزيز دفاعا عن دين البلاد، وصونا لوحدتها وأمنها وسلامتها، وحرصا على أرواح أبنائها

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 22-07-2006 العـــدد : 2122
الصفحـات : 42 المسلسل : 195

وحياتهم، وحماية لحاضرهم ومستقبلهم، ولا شك أن هذه المواجهة الحاسمة والحازمة كانت من أهم قرارات خادم الحرمين الشريفين الإصلاحية، والتي أكدت قدرة الوطن على مواجهة أي خطر، كما أكدت قوة وحدته ووقوف جميع أبنائه خلف القيادة في الدفاع عن الدين والوطن، وعكست قيمة الحياة الإنسانية التي أمر الله سبحانه وتعالى بحمايتها وصونها، واعتبر الدين الإسلامي قتلها من أكبر الكبائر.

وفي هذا الإطار لا نستطيع أن ننسى الأثر الإنساني الذي تركه هذا التوجه في عدد من المنشقين الخارجين على وحدة الوطن، ومن أهم قراراته في هذا المجال، العفو عن الرجل الثاني في تنظيم سعد الفقيه وهو عبدالعزيز الشنبري الذي أعلن أنه أخطأ وأنه شعر بخطيئته بعد شهر واحد من انضمامه إلى حركة الفقيه.

وفي هذا العفو يقول الشنبري: "صفح الملك عني نبراس يحتذى ورجاحة عقل وشهامة وقوة وسماحة.. ويضيف: وأنا مواطن أخطأت وعدت لصوابي".إنه تعبير عن دخوله من "الباب المفتوح" دائما لأبناء الوطن، مهما أخطأوا طالما رجعوا عن الخطأ.

المحب لأهله:

ولا شك أن من أهم مسؤوليات الحاكم، أن يعمل على رفاهية شعبه وتحسين حياتهم المعيشية فما بالنا بالملك عبدالله بن عبدالعزيز وهو "المحب لأهله الحريص عليهم أكثر من حرصه على نفسه" والذي عاهد الله ثم عاهد أبناء وطنه، (وهو لا يراهم جميعا إلا أهله) بأن يتخذ القرآن دستورا والإسلام منهجا، وأن يكون كما قال" شغلي الشاغل إحقاق الحق وإرساء العدل وخدمة المواطنين كافة بلا تفرقة".

العمل بكل جد وإخلاص من أجل رفاهية الشعب:

في هذا الإطار، وانطلاقا من هذا النهج الذي أعلنه الملك عبدالله بعد ساعات قليلة من وفاة المغفور له بإذن الله الملك الراحل فهد بن عبدالعزيز لابد أن ننظر إلى كافة القرارات التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وقد بدأت من الأمر الملكي بزيادة الرواتب والأجور، الذي وصفه كثيرون بأنه أسرع خبر تناقله السعوديون وذلك في شهر رجب 1426 (أغسطس 2005) والذي تضمن رفع مخصصات الضمان إلى جانب زيادة رواتب موظفي الدولة مدنيين وعسكريين، والمتقاعدين بنسبة 15٪ اعتبارا من شهر رمضان الماضي كما تضمن تخصيص أكثر من عشرين مليار دولار من فائض المداخيل الناتجة عن زيادة أسعار النفط لمشاريع تنموية وخدمية تمتد على خمس سنوات.ومن الأمر الملكي بتجيير الطفرة النفطية للشعب السعودي إلى قرارات تنموية ضخمة ومشاريع عملاقة تصب في مصلحة كافة أبناء الوطن، من إنشاء مدينة الملك عبدالله الاقتصادية إلى إنشاء صندوق استثماري لمحدودي الدخل مرورا بخفض سعر البنزين والديزل، وتصحيح أوضاع سوق الأسهم ووقف تدهورها لصالح صغار المستثمرين والبسطاء ومحدودي الدخل الذين وضعوا مدخراتهم فيها، إلى إنشاء مدينة الملك عبدالله المالية التي ستكون أكبر مركز مالي في الشرق الأوسط والمنطقة العربية.